

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة المستنصرية  
كلية الإدارة والاقتصاد

اثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في  
توظيف أموال المصارف  
(دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية)

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية  
وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في علوم إدارة الأعمال

من قبل الطالب

حسين أحمد حسين المزوري

بإشراف

الأستاذ المساعد

الدكتور صلاح الدين محمد أمين الإمام

٢٠٠٥ م

١٤٢٦ هـ

## المستخلص

تعد كفاية رأس المال من أبرز الموضوعات التي تهتم إدارة المصارف والأجهزة الرقابية والإشرافية المالية والنقدية المحلية والدولية لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في إدارة المصرف وحمايته.

وقد اتسمت الأوضاع الاقتصادية والمالية بشكل عام منذ نهاية عقد الستينات وبداية عقد السبعينات من القرن العشرين بعدم الاستقرار بسبب كثير من الأزمات، فانعكست آثار هذه الأزمات في السيولة والمديونية، وشاعت في الوقت نفسه أزمة المدفوعات وأزمة الثقة، وقد أدت هذه الأوضاع بالمصارف إلى المبالغة في العمل المصرفي من غير اهتمام بنسبة رأس المال إلى حجم الموجودات أو حجم الودائع أو غير ذلك .

وأدت هذه الحالة بدورها إلى إهيار عدد غير قليل من المصارف وإفلاسها، وكرد فعل لهذه الأحداث اقترحت لجنة بازل في عام ١٩٨٨ معياراً للرقابة على المصارف بهدف تدعيم كفاية رأس المال للجهاز المصرفي، وإيجاد المناخ المناسب للائتمان لضمان تفعيل الرقابة على المخاطر، وقد رافقت تطبيق هذا المعيار بعض السلبيات الأمر الذي دفع لجنة بازل إلى إدخال بعض التعديلات عليه وأطلقت عليه تسمية بازل(2) .

وترمي هذه الدراسة إلى تعرف أثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف أموال المصارف، وإلى تسليط الضوء على الإطار النظري لمعيار كفاية رأس المال طبقاً لمقررات لجنة بازل (1,2) .

ولتحقيق ذلك اختار الباحث عينة تألفت من أربعة مصارف طبق عليها معيار بازل لكفاية رأس المال من عام ١٩٩٤ بداية تطبيق المعيار في العراق إلى عام ٢٠٠٢، والمصارف الأربعة هي : مصرف الرافدين، ومصرف الرشيد وهما من المصارف الحكومية، ومصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، والمصرف التجاري العراقي وهما من المصارف الأهلية .

وبعد تحليل البيانات التي حصل عليها الباحث من المصارف - عينة البحث - توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي استنبطت من واقع الإطار المفاهيمي النظري والتحليلي والتي يمكن أن تطور تطبيق معيار كفاية رأس المال على وفق بازل(1) ، وأن تنهض بإمكانات المصارف العراقية وقدراتها لغرض تطبيق بازل(2) لمواكبة حالة التطور .

وفي ضوء نتائج البحث أوصى الباحث المصارف التجارية العراقية بمجموعة من التوصيات بهدف الاستفادة منها .